

ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣

(دراسة في المفهوم والاسباب)

أ.م.و. (صم شکر محمود الصبيحي) (*)

ملخص البحث

من خلال الفرضية التي قام عليها البحث نخلص الى ان الاستقرار السياسي، يشكل احد اهم الاهداف التي تسعى اليها كافة المجتمعات الانسانية، وذلك لما له من انعكاسات ايجابية في جميع مناحي الحياة. عانى العراق لفترات طويلة تبدأ مع قيام الدولة العراقية عام ١٩٢١ من عدم الاستقرار، رغم امتلاكه لثروات طبيعية وبشرية، لكنها لم تستثمر في بناء استقرار وتقدم لأسباب مختلفة متشابكة، يتداخل فيها العامل الداخلي مع الخارجي.

ان تحقيق الاستقرار لا يأتي بصورة ميكانيكية، كما ان الاستقرار ليس وليد القوة العسكرية والامنية، بل هو وليد تدابير متعددة، ومنها تمتع النظام السياسي بالشرعية كما يتطلب تحقيقه تكاتف جهود النظام السياسي وافراد المجتمع على حد سواء.

Abstract

Through the premise of the research, we conclude that political stability is one of the most important goals that all human societies seek, because of its positive repercussions in all walks of life. Iraq has suffered for long periods beginning with the establishment of the Iraqi state in 1921 of instability. Although it possesses natural and human riches, it has not invested in

(*) جامعة الفلوجة/كلية القانون.

building stability and progress for various interlocking reasons, interfering with the inner factor with the exterior.

Stabilization does not come mechanically, stability is not the birth of military and security force, it is a multiplicity of measures, including the legitimacy of the political system as well as its realization that the efforts of the political system and members of society alike are necessary.

المقدمة

يشكل الاستقرار بصورة عامة في ابعاده المختلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية أحد اهم الاهداف التي تسعى اليها كافة المجتمعات الانسانية في العالم، وذلك لما للاستقرار من انعكاسات ايجابية على جميع مناحي الحياة.

ويعتبر الاستقرار من المرتكزات الاساسية والضرورية لقيام المجتمعات وازدهارها ونموها، كما يشكل الشرط الاساسي للأمن والطمأنينة لدى الافراد الذين ينتمون لهذه المجتمعات، ويسبب عدم الاستقرار حالة من الفوضى والاضطراب، ويقف عائقاً امام تقدم الشعوب وتطورها.

ان ما يمر به العراق (دولة ومجتمع) من تصارعات على المستوى الداخلي، فضلاً عن العديد من الازمات في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانقسامات في بنية السلطة السياسية والقوى والكتل السياسية، هو ابعد ما يكون عن الاستقرار.

لقد عانى المجتمع العراقي طيلة مدد طويلة تمتد لعقود من السنين، منذ بداية تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١ ولحد الان من عدم الاستقرار السياسي، ورغم امتلاك العراق لمقومات مادية وبشرية كافية لتقدم والتنمية، ولكنه لم يستطع ان يوظف تلك الامكانيات في بناء استقرار وتقدم لأسباب مختلفة، منها ما يتعلق بطبيعة وتركيب السلطة السياسية ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وبنائها على اسس طائفية او عرقية او مذهبية. فضلاً عن الانقسامات بين القوى والاحزاب السياسية وعدم الوفاق الجماعي على وجودها، وكذلك ضعف

بنيتها السياسية والهيكلية، والدخول في حروب ذات انعكاسات خطيرة على الدولة والمجتمع.

فمشكلة عدم الاستقرار السياسي لا يمكن ربط ابعادها في المجالات الامنية او الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية فحسب، بل يتعدى ذلك الى تأثيراتها النفسية والفكرية.

ان عدم الاستقرار الذي يعاني منه المجتمع العراقي في الوقت الحاضر، له تأثيرات سلبية على كافة الاصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي غالباً ما يكون في مقدمة اسبابها عدم فاعلية السلطة السياسية في أداء المهام والاعمال الموكلة اليها.

ومما لا شك فيه ان الاستقرار بصورة عامة، فضلاً عن التماسك الاجتماعي يمثل صمام الامان في اي مجتمع في وجوده وتقدمه وبنائه الداخلي حيث عادة ما تكون المجتمعات المستقرة أكثر نمواً وتطوراً من تلك المجتمعات الغير مستقرة.

ان الاستقرار السياسي ليس وليد القوة العسكرية والامنية على اهميتها بل هو نتاج تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وهو مطلب جماعي، فمهما كان نمط النظام السياسي القائم في اي دولة من دول العالم، فإن العامل المشترك دائماً هو سعي النظام الحاكم في ان يكون حكمه مستقراً لكي يستطيع الاستمرار.

اولاً: إشكالية البحث:

يقوم البحث على إشكالية مفادها، انه رغم توفر مقومات طبيعية وبشرية للدولة العراقية، الا انها تعاني منذ تأسيسها عام ١٩٢١ من عدم استقرار سياسي، وفي ضوء ذلك تطرح التساؤلات التالية:

- ١- ماذا يعني عدم الاستقرار السياسي؟
- ٢- ماهي مؤشرات الاستقرار السياسي؟
- ٣- ماهي اسباب عدم الاستقرار في العراق؟

ثانياً: أهمية البحث:

تبع أهمية البحث من كون الاستقرار السياسي يعتبر بصورة عامة وفي ابعاده المختلفة، احد اهم الاهداف التي تسعى اليها كافة المجتمعات الانسانية، وذلك لما يحققه الاستقرار من انعكاسات وتأثيرات ايجابية على جميع مناحي الحياة في ابعادها وميادينها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والامنية.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق والتي عانى ومازال منها المجتمع العراقي. هل جاءت بدوافع واسباب سياسية بحتة؟ ام ان هناك اسباب اقتصادية واجتماعية وامنية داخلية وأخرى خارجية، اسهمت وتضافرت مع الاولى في احداث عدم الاستقرار السياسي.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الدولة العراقية تعاني من عدم استقرار سياسي نتيجة لأسباب داخلية وخارجية معقدة ومتشابكة أدت الى تفاقم الأوضاع في العراق ودخول العملية السياسية في دوامة ومأزق الازمات المتعاقبة.

خامساً: منهجية البحث:

تم اعتماد منهج التحليلالنظمي لتحديدظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتوضيح أسبابها.

سادساً: هيكلية البحث:

يتكون البحث من أربعة مباحث منها مبحث تمهيدي وثلاثة مباحث أخرى مسبوقة بمقدمة ومنتهاية بخاتمة. تناول المبحث التمهيدي التأسيس للنظري لمفهوم عدم الاستقرار السياسي، بينما تناول المبحث الأول الأسباب السياسية لعدم الاستقرار

السياسي، اما المبحث الثاني فتناول الأسباب الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي، والمبحث الثالث تناول الأسباب الاجتماعية لعدم الاستقرار السياسي.

المبحث التمهيدي

اولاً: التأصيل النظري لمفهوم عدم الاستقرار السياسي

يعد مفهوم الاستقرار السياسي احد القضايا التي استحوذت على تفكير العديد من المفكرين والمحللين السياسيين، والمختلف حولها وعليها تبعاً لاختلاف الباحثين والدارسين للأبحاث والدراسات المجتمعية التي منها الدراسات السياسية، ذلك انه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو منه، كونه مفهوم نسبي، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة كما انه من أكثر المفاهيم السياسية تعقيداً وغموضاً.

فالبعض يرى ان الاضطرابات والمظاهرات ضد السلطة القائمة هي نوع من انواع عدم الاستقرار السياسي، لكن البعض الاخر يرى انها مجرد تعبير عن حيوية المجتمع بحيث تطفو على السطح التناقضات الموجودة فيه^(١).

ويرى آخرون ان التقلبات الوزارية الكثيرة واعمال الشغب وتغيرات النظام نفسه عبر الاطاحة به لا تشكل عدم استقرار باعتبارها شيء من التعبير عن حرية الرأي، لان تقلبات الحكومات الوزارية لا يعني تغيير في شخصيات الوزراء، اما اعمال الشغب فهي مسائل نسبية، وتغيير النظام من شكل لآخر او سقوطه، لا يعني انه غير مستقر، لأنه قد يبقى نظام ما في الحكم لمدة طويلة على الرغم من انه يشرف

^١ - عزو محمد عبدالقادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد(٢١٩١)، السنة ٢٠٠٨/٢/١٤.

على الاثبات، ذلك لأنه يتداعى بشكل بطيء، مثل الجمهورية الفرنسية الثالثة التي استمرت ٧٠ سنة^(١).

يتكون مصطلح الاستقرار السياسي من كلمة الاستقرار وصفته السياسية، وكلمة استقرار في اللغة العربية مأخوذة من استقرّ، يستقرّ، استقراراً، فقد أشتقّ مصطلح استقرار من القَر، حيث يعرفه لسان العرب بأنه القرار في المكان، أي القرار والثبات^(٢).

وهذا المعنى ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة البقرة "الآية ٣٥" (ولكم في الارض مستقرّ ومتاع الى حين) أي مسكن وقرار.

وعليه فالاستقرار يعني لغةً الثبات والسكون^(٣)، وعدم الاستقرار يعني زوال هاتين الحالتين، وان الثبات لا يعني عدم الحركة فالحركة هي عملية ثابتة دائمة ومستمرة، وهو في المعنى العام يعني الهدوء والسكينة وعدم الاضطراب او التبدل السريع^(٤).

اما اصطلاحاً فإن الباحثين الذين تصدوا لدراسته قد اختلفوا في تحديد مفهومه، ويعود هذا الاختلاف الى تباين وجهات نظر هؤلاء والمدارس التي ينتهجونها.

وقد اطلق مفهوم الاستقرار في العلوم الاجتماعية على ثبات الوضع الاجتماعي الذي لا يطرأ عليه تغيير فجائي او جذري. بمعنى عدم حدوث تغيير

^١ - رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة (النموذج اللبناني)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، السنة ١٩٨٣، ص ١٨.

^٢ - ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت، دار الكتب العالمية، السنة ٢٠٠٣، ص ٩٩.

^٣ - جبران مسعود الرائد، معجم لغوي عصري، دار العلم للملايين، ط ٢، بيروت، السنة ١٩٦٧، ص ١٧٩.

^٤ - عادل ياسر ناصر، أزمات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٥)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة ٢٠١٤، ص ٢١٩.

مقصود من قبل المجتمع نفسه او من خارجه يقوم بتغيير النسق وتوازنه مما يفقده حاله (وضعه) فيخرج على حالة الثبات او الاستقرار الذي كان عليها الى حالة عدم الاستقرار^(١).

ان تمتع الدولة باستقرار داخلي، يؤدي الى منحها فرصاً أكثر لخدمة مصالحها الاستراتيجية في علاقاتها الخارجية، وبالتالي لعب دوراً استراتيجي اقوى، وتمتعها بثقل اكبر ضمن الحسابات الاقليمية^(٢).

والاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرته على التعامل بنجاح مع الازمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، مع عدم استعمال العنف، لان العنف هو احد اهم مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

ان الكثير من الباحثين في مجال العلوم السياسية اعطوا تعريفات مختلفة لمفهوم عدم الاستقرار وبدلالات متعددة ومنهم من ربط احداث الماضي بالحاضر ونعيد القول ان مفهوم الاستقرار او عدم الاستقرار السياسي مفهوم نسبي تختلف بعض مفرداته حسب المجتمعات^(٣).

ومن بين اهم المفاهيم التي قدمها الباحثون لتعريف عدم الاستقرار السياسي، هو المفهوم الذي قدمه الباحث حمدي عبد الرحمن حسن والذي يرى فيه ان عدم الاستقرار السياسي هو (عدم قدرة النظام على التعامل مع الازمات التي تواجهه

^١ - بن الحاج يحيى الجليلاني وآخرون، قاموس الالفبائي، بيروت، الاهلية للنشر، السنة ١٩٩٧، ص ٣٢٠.

^٢ - عادل ياسر ناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

^٣ - شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، السنة ٢٠١٥، مؤسسة دام برس الاعلامية، مأخوذ من الموقع

http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497.

بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله ان يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة، وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة اخرى^(١).

هذا التعريف يبين ان وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي الى الاستقرار، لكن اذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه، فسيقود ذلك الى عدم استقرار سياسي وتناقض شرعية النظام بحيث يصبح امر تغييره مقبولاً من قبل البعض نتيجة مؤثرات داخل المجتمع، حتى وان كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن احدى الاقليات الموجودة في المجتمع.

اما صموئيل هنتغتون فيقول (ان عدم الاستقرار يساوي المطالب السياسية مقسومة على المؤسسات السياسية، اي ان عدم الاستقرار يزيد كلما زادت المطالب السياسية وضعفت قدرة المؤسسات السياسية على الاستجابة الفاعلة لها)^(٢).

ان هذا التعريف يشير الى ان هناك تناسباً طردياً بين المطالب السياسية وعدم الاستقرار السياسي.

ويعرف الباحث عبد الرحمن خليفة عدم الاستقرار السياسي بأنه تولد احدى او كل مؤشرات الصراع الداخلي في الدولة والتي تقود الى عدم الاستقرار السياسي وهذه المؤشرات هي^(٣):-

١- عدد الاغتيالات السياسية داخل الدولة.

٢- عدد الاضطرابات العامة.

^١-حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الافريقي، السنة ١٩٩٦، ص١٢٤.

^٢- شاهر اسماعيل الشاهر، مصدر سبق ذكره.

^٣- عبد الرحمن خليفة، ايدولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، السنة ١٩٩٩، ص٢١١.

٣- وجود حرب عصابات.

٤- عدد الازمات الحكومية داخل البناء السياسي.

٥- عدد عمليات التطهير التي تتم في اجهزة الدولة.

٦- عدد الثورات التي قامت داخل الدولة.

٧- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

اما الباحث محمد عابد الجابري يعرف عدم الاستقرار بدلالة القدرة، بأنه عدم قدرة الحاكم او الحكام في كل دولة من الدول العربية على المحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته من جهة وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الاخرى المتحالفة معه او الخاضعة له من جهة ثانية، من خلال تأكيده على ان الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة او العائلة بالدرجة الاولى وهو ينزع الى الولاء العسبوي فالملك او الرئيس يخضع لعصبية قبلية وان ضعف القبيلة نتيجة الاختلاف بالرأي داخلها سيضعفها ويضعف الحاكم الذي ينتمي اليها. فإذا ما فقد ولاء القبائل الاخرى او الخاضعة له او المتحالفة معه سيؤدي ذلك الى سقوط نظامه على المدى البعيد او القريب، اي عدم الاستقرار السياسي^(١).

ويعرف عدم الاستقرار بدلالة التعددية الثقافية والاجتماعية التي يتمتع بها المجتمع وتنوعه وعدم تجانس المكونات التي يتألف منها عاملاً من عوامل عدم الاستقرار، وهذا تعريف نسبي وليس مطلق لان هناك الكثير من الدول تتمتع باستقرار مجتمعي رغم تعدديته، اذ تشكل هذه التعددية مصدر قوة للنظام السياسي والدولة معاً، كالولايات المتحدة والهند وذلك بفعل الديمقراطيات التي تطبقها وقدرة مؤسساتها على تلبية المطالب السياسية للأفراد ومنها التداول السلمي للسلطة.

^١ - محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، ط ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٩٩٤، ص ٢٦.

وإذا ما انتقلنا الى الشق الاخر المتعلق بالاستقرار السياسي فانه يمكن لنا ان نذهب مع الباحثة نيفين مسعد ونسجل بخصوصه ملاحظتين اساسيتين هما^(١):

١- ان الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغير السياسي او بتدرجه انما هو يرتبط بمضمون هذا التغير ووجهته، وذلك ان من التغير ما يهدف الى زيادة شرعية النظام ورفع فعاليته وان اقترن في المدى القصير بعدم الاستقرار. وفي المقابل فان من الاستقرار ما يحفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته وان اقترن في المدى القصير بالاستقرار.

٢- ان الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي، انما يمكن القول ان كثرة الالتجاء الى العنف السياسي تعكس افلاساً في وسائل التغيير الاخرى او قناعة بعدم جدواها. وتخلص الدكتوراة الى القول ان الاستقرار السياسي هو (ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير الى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي الا في اضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته)^(٢).

اما الباحث حسن ابو طالب فيرى ان عدم الاستقرار السياسي يشير الى فقدان النظام السياسي القدرة على احداث تحولات في اطار النظام القائم من خلال استحداث الوسائل والمؤسسات الكفيلة بالقيام بهذه التحولات والكفيلة ايضاً باستيعاب نتائج هذه التحولات وتحييد تأثيراتها السلبية، اضافة الى ذلك فان

^١ - نيفين مسعد عبد المنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،

السنة ١٩٨٨، ص م-هـ.

^٢ - المصدر نفسه، ص ٥.

عدم الاستقرار السياسي يشير الى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على نظام قائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته^(١).
 اما الباحث اكرام بدر الدين فيعرف الاستقرار السياسي بأنه من الناحية النظرية، حاله من التغير السريع غير المنضبط او المحكوم، تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام. بينما يمكن تعريفه اجرائياً بأنه اللجوء المتزايد الى العنف السياسي، وعدم لجوء بعض القوى والجماعات الى الاساليب الدستورية في حل الصراع وعجز مؤسسات النظام السياسية عن الاستجابة للمطالب المقدمة الية النابعة من البيئة الداخلية او البيئة الخارجية للنظام^(٢).

مما تقدم يمكن القول ان من ابرز الصعوبات التي يواجهها هذا المفهوم هو عدم وجود مصطلح متفق عليه لتعريفه تحديداً، ذلك ان معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة قد اکتفوا بتحديد كل من مؤشرات الايجابية والسلبية.

بمعنى اخر الدوافع الكامنة وراء استقرار او عدم استقرار المجتمع، دون تقديم تعريف محدد للمصطلح خاصه وان هذه المؤشرات والدوافع تختلف من بيئة مجتمعية لأخرى.

وتأسيساً على ما تقدم، نقول ان الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق، فلا توجد دول تتمتع بالاستقرار الكامل، فهناك درجات متفاوتة من الاستقرار وفقاً لعملية التفاعل بين المطالب والمساندة من جهة والاستجابة للنظام من جهة ثانية.

^١ - اكرام بدر الدين، الاستقرار السياسي في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٦٩)، تموز/١٩٨٢، ص ٣٠.

^٢ - اكرام بدر الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٣١

الاستقرار عملية وليس مرحله يصل اليها المجتمع ليقف عندها، انما هو عملية مستمرة لتحقيق المزيد من الاستقرار وهو هدف من اهداف الشعوب تعمل وتسعى لتحقيقها^(١).

ثانياً: انواع عدم الاستقرار السياسي:

واستكمالاً للتأصيل النظري لمفهوم عدم الاستقرار نجد من المفيد ان نعرض بعض التصنيفات (التقسيمات) لأنواع عدم الاستقرار، التي تقدم بها بعض الكتاب وفي مقدمتهم ارسطو الذي تطرق لأنواع عدم الاستقرار السياسي في كتابه السياسة حيث ذكر ان التغيير السياسي يأخذ نمطين^(٢):

الاول: يتعلق بإمكانية التغيير في بناء الدولة، وهذا يمكن ان يحدث حين يبدأ الناس بالبحث عن تغيير للشكل القائم بشكل اخر جديد كالتغيير من الديمقراطية الى الاوليفارشية او العكس، او من اي منهما الى الحكومة الدستورية او حكم الارستقراطية او بالعكس.

الثاني: لا يتعلق في بناء الدولة بل يمكن اعتباره مرادفاً لما يسمى الان بتغيير الاشخاص في الحكومة وهذا عند ارسطو يمثل تغييراً في الموقف السياسي اكثر مما هو تغيير في تنظيمات الدولة.

ومن التقسيمات الاخرى التي قدمت من بعض الكتاب ما يلي^(٣):

١- عدم الاستقرار الحكومي ويتضمن نمطين :-

^١ - محمد الصالح بو عافية، الاستقرار السياسي " قراءة في المفهوم والغايات"، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلّة دفتار السياسة والقانون، العدد(١٥)، حزيران/٢٠١٦، ص٣٢٦.

^٢ - محمد حردان علي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، السنة ١٩٨٦، ص ١٠.

^٣ - المصدر نفسه، ص ١٣.

الاول: يعبر عن التغيير في الحكومة.

الثاني: عن تغيير الحكومة برمتها.

٢- عدم الاستقرار الدستوري: بالرغم من تأكيد الحكومات على مبدأ علوية الدستور ووجوب احترام جميع السلطات لقدسيتها فالكثير منها لا يكتفي بحرق الدستور بل يقوم بتبديله او تعطيله او الغائه، ان ظاهرة عدم الاستقرار الدستوري من الظواهر الشائعة في الحياة السياسية للبلدان العالم الثالث، وفي البعض منها انه رغم تكامل هذه الدساتير من ناحية النظرية فأثما لا تعبر عن حقائق الحياة السياسية في هذه الدول، حيث كثيراً ما يجري نقل مواد كاملة من دساتير دول اخرى متقدمة دون مراعاة لاختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. اي انما من واقع اجتماعي اخر، والهدف من وراء ذلك ان الانظمة السياسية تستخدمها واجهات شكلية للتغطية الإعلامية ولأغراض دعائية.

وتصنيف ثاني وهو الذي قدمه كل من (R.JACKSON) و(M.STEIN) وكالاتي^(١):

١- عدم الاستقرار النظامي: يقصد به التغيير الذي يحصل في شكل الحكم فمثلاً من النظام الملكي الى الجمهوري او من النظام المدني الى العسكري او بالعكس.

٢- عدم الاستقرار الحكومي: يقصد به التغيرات السريعة المتتابة في الحكومة او الاشخاص فيها.

^١ - نقلاً عن محمد حردان علي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.

٣- عدم الاستقرار المجتمعي: يعكس الموقف الذي يكون فيه العنف السياسي وسيلة لأجراء تغيرات غير قانونية في النظام السياسي القائم او في الحكومة او في اشخاصها.

بعد الاشارة الى التعاريف التي قدمت بخصوص مفهوم عدم الاستقرار وبيان اسباب اختلافها ومن ثم الحديث عن انواع عدم الاستقرار يكون مفيداً واستكمالاً للتأصيل النظري لمفهوم عدم الاستقرار الاشارة الى مؤشرات الاستقرار السياسي، ذلك انه سيتم الحديث عن اسباب عدم الاستقرار في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهي مضمون المباحث الثلاثة اللاحقة.

ثالثاً: مؤشرات الاستقرار السياسي:

يتأثر واقع الاستقرار السياسي في المجتمع بعوامل متعددة ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وامنية داخلية وخارجية متداخلة ومن الممكن ان تصبح مسببات لعدم الاستقرار السياسي حتى في المجتمعات المتقدمة والعريقة ديمقراطياً، وللاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات يمكن اجمالها في الاتي^(١):

١- انتقال السلطة في الدولة بالطرق السلمية (التداول السلمي للسلطة).

٢- المؤسساتية وتعني امتلاك النظام لأبنية سياسية متميزة أي وجود مؤسسات سياسية مستقرة، ومن خصائصها هي الاستمرارية والثبات، ولا يعني استمرارية المؤسسات وثباتها عدم امكانية حدوث التغيير والتطور فيها، لأنه بدون هذان العنصران لا يمكن ان تواكب حركة المجتمع، والا فأنها تفقد اهميتها في تحقيق عامل التناغم والتلائم الاجتماعيين.

ان الانظمة السياسية ذات المستوى الواطئ من المؤسساتية او الأبنية السياسية يمكن ان تتولد عنها نتائج سياسية تصعد من وتائر عدم الاستقرار السياسي،

^١ - شاهر اسماعيل الشاهر، مصدر سبق ذكره.

وتتمثل في تدني مستوى المشاركة السياسية أي بمعنى ان الاستقرار السياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية، ودرجة المؤسسة السياسية من ناحية أخرى. فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية السياسية مقابل المشاركة السياسية كانت حظوظ تحقيق الاستقرار اوفر، ويمكن ان تشمل المؤسسات السياسية "الحكومة، الاحزاب، جماعات الضغط، فروع الحكومات، البرلمان، والاجهزة التنفيذية والقضائية المتعددة.

٣- شرعية النظام السياسي.

٤- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة.

٥- محدودية التغيير والثبات في المناصب القيادية السياسية ومنها الاستقرار البرلماني.

٦- تطبيق الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية وازدياد فرص الانفتاح السياسي والديمقراطي المقترنين بالاعتدال في المواقف والسلوكيات.

٧- غياب العنف واختفاء الحروب الاهلية والحركات الانفصالية والتمردات.

٨- تدعيم الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية (الاولية).

٩- نجاح السياسات الاقتصادية للنظام.

١٠- مدى فاعلية وكفاءة النظام السياسي في الاستجابة لمتطلبات البيئتين الداخلية والخارجية.

١١- قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية.

١٢- تجانس الثقافة السياسية.

١٣- قيام وانتشار مبدأ المواطنة.

١٤- تحقيق الاندماج والتجانس القومي.

١٥- احترام القوانين والقواعد الدستورية والالتزام بها.

المبحث الاول: اسباب عدم الاستقرار السياسي

يمر العراق ولاسيما بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، بأصعب الفترات واعقدها تشابكاً وتداخلاً للعوامل الداخلية والخارجية، انما فترة انتقالية حرجة من الصعوبة تحديد مآل سيرها وتطورها.

ولعدم الاستقرار مُفعّلات (أسباب) كثيرة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وقد يكون السبب هو في نفس الوقت نتيجة، اي انه يشكل سبب ونتيجة في ذات الوقت، وهذا ما سوف يتم ايضاحه في الصفحات القادمة.

الاسباب السياسية لعدم الاستقرار السياسي

١- ترسبات الاستبداد السياسي: التي كان لها الدور الكبير في التأثير على المجتمع العراقي وكان اثرها سلبياً بشكل زرع حالة الخوف الشديد من السلطة السياسية القائمة والتي لم تسعى في حينها الى بناء مواطن حر يمتلك الارادة الحقيقية في التعبير وابداء الرأي، وانما سعى الى بناء مواطن خنوع يخاف من السلطة السياسية القائمة وقد عمد النظام السابق الى تسخير كل الوسائل وتحقيق هيمنة السلطة السياسية وتغييب الثقافة المجتمعية وانزوائها تحت تأثير افكار الحزب الواحد وشعاراته السياسية، وكرس بدل عنها ثقافة الاستبداد التي تبرر احتكار السلطة من قبل الحاكم وخضوع المجتمع له.

وعليه فأن افتقار المجتمع العراقي الى نموذج من الحكم السياسي القادر على بلورة حد ادنى من الارادة المجتمعية والتعبير عن المصالح المتعددة والمتباينة للمجتمع والعمل على تقنينها وتوفير الاطار المناسب للتوفيق بينها، ادى الى ضعف النضج السياسي بسبب عدم انتهاج العراقيين للسلوك الديمقراطي. هذا الارث من عدم الاستقرار بات اشبه بالسلوكيات المتجذرة في الوعي الجمعي العراقي، وهذا يشكل تحدياً كبيراً يواجهه بناء المجتمع العراقي الصحيح ومن ثم يولد حالة من حالات عدم

الاستقرار التي افرزت نتائجها عند الانتقال الى مرحلة ديمقراطية بعد عام ٢٠٠٣ تحديدًا^(١).

٢- بنية الاحزاب السياسية: ان البنية التركيبية (التكوينية) للأحزاب والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العراقية وفي العملية السياسية، تشكل احدى عوامل قيام ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في البلد، وذلك لكون معظمها ولد في اجواء غير عراقية او نتيجة تيارات فكرية او سياسية غير واضحة المعالم، والتي اوجدت بيئة مناسبة لها في مراحل سابقة من تاريخ العراق.

لقد وجدت هذه الأحزاب والقوى السياسية نفسها عاجزة عن تقديم السبل الكفيلة لتحقيق الاستقرار السياسي وعن التعبير عن استقلالها وولائها الوطني الغير ممزوج بولاء اخر، ان لم يتغلب ولائها الى الخارج على الولاء الوطني، وانعكس ذلك في ظهور الثقافة الحزبية العصبوية على حساب الثقافة الوطنية، مما افرز الثقافة الطائفية والعشائرية والمذهبية والعرقية^(٢).

ان الكثير من الاحزاب السياسية العراقية اليوم تعاني من ضعف استيعاب مفهوم الوطنية مما جعلها مجرد واجهات لشخصيات طائفية او سياسية او عشائرية، وهي لهذا غير قادرة على تجاوز هذه الاطارات المجتمعية باتجاه الافق السياسي הרحب، مما يجعلها تتعارض مع جوهر النظر اليها كمنظمات جماهيرية تبني عملية التحديث للمجتمع وتحقيق الاستقرار السياسي وتثبيت اركان المجتمع، فهي لم تكن

١- احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ "دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية"، المجلة السياسية والدولية، العدد(٢٥)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة ٢٠٠٤، ص١٨٨.

٢- ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد(١٨)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة ٢٠١١، ص٣٠٧.

احزاب مفتوحة لمختلف مكونات الشعب العراقي مما كان لها الاثر البارز في خلق ازمة الهوية وتعدد الولاءات الفرعية من جهة ثانية. ناهيك عن الصراعات فيما بينها والتي تسببت بدخول العراق في موجة العنف الطائفي المدعوم خارجياً.

وتتبني معظم القوى والاحزاب والحركات السياسية الحاكمة اسلوب الاقصاء والتهميش والتصارع مع الطرف الاخر بدلاً عن الحوار وتعزيز الثقة فيما بينها، وهذا راجع الى السمات التي تتصف بها هذه الأحزاب والقوى السياسية ومنها^(١):

- أ- افتقادها لشروط الحزب الديمقراطي.
- ب- فقدها للشفافية والنزاهة وقبول الاخر والغائها لمبدأ النقد الذاتي.
- ج- افتقادها للتنظيم وافتقارها الى هيكل تنظيمي حقيقي وعدم تبلور اطرها الفكرية، وافتقارها الى برنامج سياسي واضح.
- د- ضعف وسطها الديمقراطي.
- هـ- عدم امتلاكها القدرة على تعبئة الجماهير او التنافس مع التيارات الاخرى.

بمعنى اخر لم تكن ممارسات هذه القوى تقود الى الديمقراطية سواء في تعاملها مع الاحزاب الاخرى او كونها صاحبة السلطة او في المعارضة السياسية او داخل انظمتها الداخلية، مما ادى الى تشرذم الحياة السياسية وقيام حالة من عدم الاستقرار السياسي يجعل العملية السياسية تجري بين احزاب متنازعة متضاربة متصارعة ومختلفة الرؤى والاهداف والمصالح والتوجهات، مما انعكس في ايجاد اجواء عدم الاستقرار.

^١ - احمد فاضل جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

اضحى المجتمع العراقي بعد الاحتلال امام وضع لم يألفه في السابق وذلك ببروز انفلات سياسي وفكري حيث اصبحت الساحة السياسية في العراق مسرحاً لأنشاء اعداد كثيرة من الاحزاب لا تتواءم مع الوضع العراقي الجديد، وهو ما افرز حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وكان عدد الاحزاب قد ارتفع الى أكثر من (٢٣٢) حزب وحركة.

ولعل الاسوأ ما في الامر ان كل حزب او تيار يدعي احقيته في الحكم واختيار القواعد المنظمة للعمل السياسي وتمثيل العراق^(١).

وامام هذا الكم الكبير من الاحزاب والقوى تكونت ظاهرة التعددية الحزبية المفرطة وظاهرة التنافس غير المنضبط بعد غياب دام (٣٥) عاماً.

بعبارة اخرى ان ظهور احزاب كثيرة دون ان تستند الى قواعد شعبية حقيقية، اسهم في تشرذم الحياة السياسية^(٢)، وصار من الصعب الالمام بالخارطة السياسية الداخلية للعراق حتى يبدو الحال اقرب الى الفوضى منه الى النظام، في الوقت الذي يكون فيه الواقع السياسي بحاجة شديدة الى تحقيق توافق وتعاون بين القوى السياسية للخروج بمشروع وطني يكون الركيزة الاساسية والارض الصلبة لبناء مجتمع عراقي ورسم ملامح هويته السياسية والاقتصادية والاجتماعية بإطار وطني عام وشامل.

اجملاً ان النظام الحزبي في العراق يعكس بقدر واضح ازمة المشاركة والتمثيل السياسي وانكشاف النظام السياسي على قوى ما فوق الدولة وما دونها.

^١ - ثامر كامل محمد، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٠٠٤، ص ٣١٤.

^٢ - حسنين توفيق ابراهيم و عبدالجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق (القيود والفرص)، مجلة دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، العدد(٣)، السنة ٢٠٠٥، ص ٣١.

والنخبة السياسية اثبتت انها كلما تقدمت القيادات السياسية في مواقع السلطة والقرار، كلما اتجهت نحو التفرد بالسلطة وانشاء الاطر غير الرسمية للسلطة، اي انشاء سلطات موازية او مستترة بل تفوق المؤسسة الرسمية بغرض امتلاك المزيد من مصادر النفوذ وفائض القوة السياسية لتحجيم الشركاء وترجيح توازنات الامر الواقع لصالحها.

كما ان معظم الاحزاب السياسية في العراق ذات برامج تقليدية فهي لم تعمل على دمج المكونات الاجتماعية في ظل مجتمع يعاني من الانقسامات، بل عملت على تغذية انتماءات تقليدية وجسدتها في الحياة السياسية مما انعكست سلباً على الوحدة الوطنية وعملية التحول الديمقراطي، لقد تحولت من الطابع الوطني الى احزاب مكونات واصبح تداول السلطة يخضع لمنطق المكونات بدلاً من قاعدة الانتخابات^(١).

٣- تدهور الوضع الأمني: يعد المعيار الأمني من بين اهم مؤشرات قياس الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي، فالمجتمعات غير المستقرة سياسياً هي التي تشهد اضطرابات وتحولات أمنية، لان ذلك الاضطراب هو نتيجة حتمية لعدم الاستقرار السياسي. في حين ان الاستقرار الاقتصادي يعتمد على الوضع السياسي والأمني في المجتمع، ويرتبط بشكل اساس بقلّة الاخطار الناتجة عن عدم الاستقرار السياسي، ذلك ان الاستثمارات تندفق على المجتمع بشكل ثابت وغير متراخ كلما قلت تلك الاخطار، وعليه فإن الاخطار الأمنية هي الاكثر تأثيراً على الوضع الاقتصادي في المجتمع لأنها لا تشجع على الاستثمار^(٢).

^١ - امانى هاشم لطيف، الاحزاب السياسية والانتماءات التقليدية (دراسة حالة العراق ولبنان)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، السنة ٢٠١٥، ص ١١٥.

^٢ - احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٢.

اي ان الامن له الاولوية في موضوع الاستثمار وكما هو معروف عن راس المال انه جبان لا يجازف ويبحث دائماً عن المناطق الامنة والمستقرة. ويكاد يتفق الجميع على ان الاوضاع الامنية تمثل القاسم المشترك لجميع مفاصل الحياة في اي بلد ولا يختلف اثنان على ان التدهور الامني في العراق بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣، قد شكل عقبة ومعوق امام تحقيق استقرار سياسي في البلاد^(١).

ومعلوم وجود علاقة طردية بين انتشار العنف وتدهور الوضع الأمني، وتعدد المؤسسات التي تعمل على استيعاب واحتواء والاستجابة لمطالب الافراد وتقريرها بشكل سلمي. فكلما تجذرت المؤسسة السياسية وتعددت المؤسسات في المجتمع كلما انخفضت الحاجة الى اللجوء الى العنف لتحقيق المطالب، والعنف السياسي ظاهرة امنية ذات أسباب سياسية.

٤- التدخل الخارجي: تعرض المجتمع العراقي الى تحديات خارجية كان لها الاثر البالغ في تكوين وتثبيت حالة عدم الاستقرار داخل العراق وعلى الاصعدة كافة. تلك التحديات تمثلت بالتدخلات الاقليمية والدولية، والتي كان اساسها الاحتلال الامريكي للعراق وما افرزه من نتائج اضررت بالمجتمع العراقي ودفعت به نحو عدم الاستقرار، وجرى داخل العراق صراع اقليمي ودولي شرس على النفوذ والسيطرة بين هذه القوى.

ان ما يميز التدخلات الخارجية في العراق نواياها المختلفة المرتبطة اساساً بأهدافها المتباينة والمتعددة وفقاً لأيديولوجياتها التي حولت العراق الى ساحة لتصارع النفوذ والمصالح وعملت على تحديد مستقبله ومآلاته.

^١ - معتز اسماعيل خلف الصبيحي، سياسات بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، السنة ٢٠١٧، ص ٢٤٥.

وعمدت هذه الدول الى استخدام البعد الديني الذي يعد بطبيعته بعداً طائفيّاً شوه المجتمع العراقي وثقافته الاصيلة وأربك مستواه الثقافي الذي كان وما يزال يرفض النعرات والثقافات الطائفية.

سعت تلك القوى الى طرح مشاريع سياسية داخل العراق لغرض فرض سياساتها وضمّان مصالحها، الامر الذي ادى الى تصارع تلك المشاريع على الساحة العراقية، مما اربك الاستقرار داخل العراق وعرضه لهزات كبيرة كان لها الاثر البالغ في دخول العراق منذ عام ٢٠٠٥ في موجه طائفية غير مبررة كما سعت هذه القوى للتدخل ايضاً في رسم السياسات الداخلية للعراق وفق مشاريعهم السياسية وبما يخدم مصالحهم.

ان تحويل العراق من قبل الاحتلال الامريكي من الحكم الفردي الاستبدادي الى النظام التعددي التوافقي القائم على اساس المكونات الاجتماعية، القومية، الدينية والمذهبية، كان له الاثر الواضح في تعميق حالة عدم الاستقرار السياسي المؤدي الى عدم الاستقرار المجتمعي.

كما ادخل الاحتلال الامريكي المجتمع العراقي برمته في نمط جديد متشابك من خلال كثرة تناقضاته وموضوعاته الصراعية وشكل ذلك مصدراً لعدم الاستقرار السياسي.

ان الاحتلال لم يسفر عن محو الدولة العراقية فحسب، بل ادى الى اختيار العقد الاجتماعي، وهذا ما نتج عنه تخلخل بنيوي في أسس التعايش السلمي بين مكونات المجتمع العراقي.

ان الولايات المتحدة صدرت اسوء ما في تجربتها السياسية الى العراق من خلال تكريسها للمحاصصة الطائفية، وهو المشروع الاسوأ في تاريخ العراق السياسي والذي افرز عملية سياسية وديمقراطية متعبة ومتعثرة ومترهلة ولا تملك من المبادئ الديمقراطية سوى آلية الانتخابات.

أنهت الولايات المتحدة استقلال العراق وسيادته الوطنية، وبجلها المؤسسات الامنية والوزارات، أنهت وجود الدولة التي تعتبر من بين اقدم الدول في المنطقة، كما انها عملت على محو الذاكرة التاريخية والحضارية للعراق من خلال نهب متاحفه وآثاره وتدمير ممتلكاته واستهداف علمائه ومفكره، وقامت داعش بإكمال ما بدأت به الولايات المتحدة في هذا الاطار.

ورسخت الادارة الامريكية الطائفية في العراق اجتماعياً وسياسياً، لتصبح واحدة من ادوات العمل السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني: الاسباب الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي

قبل الحديث عن الاسباب الاقتصادية يكون من المفيد تناول اهم سمات الاقتصاد العراقي وهي^(١):-

١- اختلال الهيكل الاقتصادي: اذ يظهر ذلك واضحاً عبر هيمنة قطاع النفط على مجمل القطاعات السلعية الاخرى، سواء عبر عوائده التي تشكل نحو ٩٨% من حصيلة اجمالي عوائد الصادرات او عبر نسبة اسهام عوائده في الميزانية العامة للدولة (٩٣%) و(٧٤%) في الناتج المحلي الاجمالي للعام ٢٠٠٦.

٢- اختلال التجارة الخارجية عبر تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد النفط الخام، وليس من مصادر سلعية منتجة اقتصادياً، وهذا الاختلال ناتج عن الاختلال الاول اي الاختلال الهيكلي. لذلك فان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي اختلالات توليدية اي ان كل اختلال يولد اختلال اخر (مثلما ازمات النظام السياسي كل ازمة تلد ازمة اخرى).

^١ - عبد الجبار عمود الحلفي، الاقتصاد العراقي (النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة)، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، العدد(٣٠)، مركز العراق للدراسات، بغداد، السنة ٢٠١٥، ص٧٧-٨٠.

- ٣- ارتفاع معدل الانكماش الاقتصادي، اذ يصل هذا المعدل الى (٩٣%) تقريباً وهو اختلال ناتج عن غياب التنوع الاقتصادي. فضلاً عن اختلال هيكل الانتاج، اذ هناك اختلال في اولوية الفروع القائدة لعملية الانتاج. خاصة فرع الصناعة الرأسمالية والتحويلية، اذ يلاحظ على الاقتصاد العراقي هيمنة فرع الصناعات الغذائية على الصناعة التحويلية.
- ٤- تفاقم الفساد الاداري سواء على مستوى الادارة المحلية او على مستوى فعاليات الوزارات. ولعل الاتهامات المتبادلة بين رئاسة هيئة النزاهة ورئاسة الوزراء افضل دليل على انتشار عمليات الفساد الاداري، حيث جاء ترتيب العراق ثالثاً على المستوى العالمي في استثناء الفساد الاداري في تقرير منظمة الشفافية العالمية للعام ٢٠٠٧، وهذا ما سيجري توضيحه لاحقاً في فقره مستقلة وبشكل مفصل.
- ٥- وجود ازمة حادة في السكن، اذ يوجد حوالي مليون ونصف المليون مواطن عراقي دون مأوى، وهي ظاهرة تتناقض والدول النفطية، بينما يحتاج العراق الان الى مليوني وحدة سكنية، فضلاً عن اعداد النازحين بسبب العمليات العسكرية التي تزيد يوماً بعد يوم من غير اي سياسات ناجحة لمواجهة هذه الازمة^(١).
- ٦- صرف اغلب عوائد الدولة على محاربة داعش وقوى الارهاب، مما يعني التوقف نسبياً عن الاستثمار في قطاعات الدولة الاخرى المختلفة وهذا ينعكس بشكل سلبي على حياة المواطن اليومية ويصيب بالضرر كل

^١ - يحيى حمود حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق (دروس الماضي وآفاق المستقبل)، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، العدد (٧٨)، مركز العراق للدراسات، بغداد، السنة ٢٠١٥، ص ١١٣-١١٧.

- مستويات الحياة الاخرى، سواء في مجال الصناعة، او الزراعة، او الصحة، او التعليم، او الكهرباء والمجالات الاخرى.
- ٧- العجز عن امكانية اعادة بناء المدن التي دمرت خلال محاربة داعش في عدة محافظات ولاسيما اعادة بناء البنى التحتية من جسور، مجاري الصرف الصحي، و الكهرباء، الشوارع، والمدارس وغير ذلك.
- ٨- اختلال هيكل بين الصادرات والواردات، والنسبة الكبيرة في الواردات تأتي من ايران. لذلك تعمل الكثير من الدول المستفيدة مما يجري في العراق على استمرار وديمومة الاوضاع كما هي ومن ذلك حالة عدم الاستقرار في البلاد.
- ٩- قصور الانتاج المحلي عن تلبية الطلب المحلي والاعتماد على الاستيراد من الخارج، الذي يقضي على كل منتج محلي وبطرق مختلفة.
- ١٠- تخلف البنى التحتية.

اما اهم الاسباب الاقتصادية لعد الاستقرار السياسي فهي^(١):-

- ١- غياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المدروسة للحاضر والمستقبل، تلك الاستراتيجيات التي تؤمن المعيشة اللائقة لعموم افراد المجتمع بعد ان تحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات وتكافؤ الفرص.

^١ - احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.

بعبارة اخرى ان غياب الفلسفة الاقتصادية كانت احدى مسببات عدم الاستقرار الاقتصادي المؤدى الى عدم الاستقرار السياسي، ومعلوم ان هناك ترابطاً وثيقاً بين الفلسفة والنظرية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية ومديات التطبيق في الميادين والمجالات الاقتصادية المختلفة. اي ان عدم وجود إيديولوجية واضحة لإدارة الاقتصاد العراقي جعل معظم التشريعات الاقتصادية التي اصدرتها الدولة فيها الكثير من التناقضات.

ان غياب الرؤى والسياسات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تزامن مع غياب الرؤية السياسية الاقتصادية التي تتطلبها تنمية الاقتصاد العراقي، مما ولد عدم استقرار اقتصادي ادى الى عدم استقرار سياسي.

٢- ضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل مما ادى الى عدم الاستقرار الاقتصادي.

ان عدم نمو الناتج الاجمالي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني وبما يوفر فرص عمل للوافدين الجدد لسوق العمل ولاسيما شريحة الخريجين، وعكس ذلك انخفاض الدخل يدفع بالأفراد الى ممارسات سلبية ومنها ممارسة أنشطة الجريمة المنظمة.

٣- البطالة: من المعروف ان البطالة ظاهرة عالمية لا تخص بلد معين ويمكن ان تحصل في اي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي والاجتماعي، لذا تعد ظاهرة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه مختلف الاقتصادات وبالخصوص اقتصادات البلدان النامية.

والبطالة في العراق لم تكن نتيجة لما حدث في العراق اثر الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ فحسب، وانما هي موجودة قبل هذا التاريخ. اي ان ظاهرة البطالة في العراق تعد واحدة من التراكبات الثقيلة لعقود عديدة عانى منها المجتمع العراقي التي ادت الى انتكاسات خطيرة على المستويات كافة بسبب الحروب وكان من الطبيعي ان تترك تلك الاحداث اثاراً كبيرة على اقتصاد العراق، ومع ذلك كان للسياسات

التي اتخذها الحاكم الامريكى برمر ومنها حل المؤسسات الامنية والوزارات اضافة الى تدمير المصانع والمنشآت خلال الحرب كل ذلك ادى الى زيادة معدلات البطالة بشكل كبير في العراق، حتى اصبحت من اخطر الازمات التي يعاني منها المجتمع العراقي وهي احدى القنوات المؤدية الى العنف السياسي كما يمكن ان تؤدي الى بعض الامراض الاجتماعية التي يمكن ان تتحول الى سلوكيات إجرامية خطره على المجتمع، وعلى الرغم من محاولات تخفيفها (البطالة) الا ان نسبتها كبيرة حيث تشير تقارير وزارة التخطيط والتعاون الانمائي في عام ٢٠٠٦ ان معدل البطالة يصل الى (٣٨%) من مجمل الايدي العاملة، والفقر ما نسبته (٢٥%)^(١).

ان هذه النسبة الكبيرة تعود لأسباب منها:-

أ- تدني الانفاق الاستثماري وانخفاض كفاءة تنفيذه وتراجع معدلات

الاستثمار في القطاع الخاص بسبب غياب بيئة الاعمال المؤاتية.

ب- ان سوق العمل لم يتمكن من توفير فرص عمل كافية لاسيما لفئة

الشباب وفي المقدمة الخريجين، في ظل تزايد اعدادهم نتيجة التوسع في

مجال التعليم العالي بشقية الحكومي والاهلي.

٤- الديون الخارجية والتعويضات: قدر صندوق النقد الدولي مجموع ديون

العراق بمبلغ (١٢٥) مليار دولار والتي يعود ثلثها (٤٢) مليار دولار إلى

الدول الاعضاء في نادي باريس^(٢).

واضافة للديون الخارجية فرض على العراق دفع تعويضات كبيرة للعديد من

الحكومات والمؤسسات كنتيجة للخسائر والاضرار عن دخول العراق الكويت،

^١ - حامد عبيد حداد، تداعيات احتلال العراق، بغداد، مجلة قضايا سياسية، العدد(١٥)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، السنة ٢٠٠٨، ص١٣٧.

^٢ - وسن احسان عبد المنعم، اشكاليات تطبيق السياسات الاقتصادية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد(٣٤)، السنة ٢٠١٤، ص٩٦.

فضلاً عن تحميله كلفة الحرب سواء حرب الخليج الاولى أو الثانية، حيث بلغت التعويضات (٣٢٠) مليار دولار^(١).

لقد عرضت المديونية الخارجية المركز المالي العراقي إلى الانهيار، والتي بسببها تحول العراق من دولة فائض في الاحتياطات النقدية بداية ثمانينيات القرن الماضي إلى دولة بلغت ديونها (١٢٥) مليار دولار.

وعليه فان تلك المديونية هي كابح ومحدد رئيس في قدرة وفاعلية الحكومة العراقية في المرحلة القادمة، مضاف إلى ذلك الفوائد المترتبة عليها. واصبح هناك معادلة بين شطب بعض الدول جزءاً من ديونها مقابل اداء دور اكبر في صياغة المستقبل السياسي والاقتصادي للعراق^(٢).

٥- الفساد الاداري والمالي: عُرِفَت ظاهرة الفساد الاداري منذ أقدم العصور وفي مختلف دول العالم. والفساد الاداري والمالي من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق بعد التغير السياسي عام ٢٠٠٣ لأسباب تتعلق بتغيير سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة والمساءلة والمحاسبة، وضعف الارادة السياسية لمحاربة الظاهرة في المؤسسات الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل المؤسسات للمفسدين في الهرم الوظيفي^(٣).

ان مفهوم الفساد يختلف تبعاً للتطور الحاصل في مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والادارية، والفساد الاداري اصطلاحاً بحسب صندوق

^١ - هيثم كريم البدري، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، ٢٠٠٦/٢/٦.

^٢ - عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكى، بغداد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(٤)، السنة ٢٠١١، ص٦٣.

^٣ - محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(٣٠٩)، السنة ٢٠٠٤، ص١٤.

النقد الدولي هو (استخدام السلطة العامة من اجل الحصول على مكسب خاص يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها). وتحكم ظاهرة الفساد الاداري عدة عوامل: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وادارية وغيرها^(١).

اما البنك الدولي فيعرف الفساد بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، وتعبير آخر قيام الموظف بقبول رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة أو من خلال استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الاقارب أو سرقة اموال الدولة مباشرة)^(٢).

وهذا التعريف يشير إلى آليتين رئيسيتين من آليات الفساد هما^(٣):

الاولى: تتعلق بدفع الرشوة أو العمولة لتسهيل الامور بتقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة لرجال الاعمال والشركات.

الثانية: وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع وظيفية للأبناء والاقارب في اجهزة الدولة، وتتمثل كذلك في قيام الموظف بتأمين خدمات غير مشروعة وغير منصوص عليها ومخالفة للقانون مقابل تقاضي الرشوة، كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية واتمام صفقات غير مشروعة وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ ومردودات مادية مقابل تسهيلات التي يقدمها.

^١ - علي احمد فارس، حل الازمات: الفساد الاداري نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط www.mcsr.net.

^٢ - ساره بوسعيد، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ١٦٥.

^٣ - محمد عبد صالح وعماد صلاح، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بغداد، السنة ٢٠٠٨، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط www.nazaha.iqr.

ان الفساد هو ظاهرة سياسية اقتصادية إدارية اجتماعية تكمن بالأساس في استغلال السلطة او النفوذ من اجل تحقيق مكاسب مادية او معنوية بطرق غير شرعية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في تطوير اطار العمل المؤسسي لخطوة مكافحة الفساد، الا ان ضعف الشفافية في التصرفات المالية وانتشار القيم الاجتماعية والإدارية الحاضنة للفساد او الحامية له او المتسامحة معه، فضلاً عن ضعف دور النظام وعجزه عن الإمساك بأدوات التطبيق السليم لإجراءات ومتطلبات منع غسيل الأموال والقصور في معاقبة المفسدين، كل تلك الأمور ساهمت في الحد من عملية التنمية وجذب الاستثمار الأجنبي، او الحد من الفساد.

المبحث الثالث: الاسباب الاجتماعية لعدم الاستقرار السياسي

١- الطائفية: الطائفية مفهوم اخر لا علاقة له بالطائفة، وهي التعبير السياسي عن المجتمع العصبوي الذي يعاني من الاندماج الذاتي والانصهار حيث تعيش الجماعات المختلفة بجوار بعضها لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها. وهي تشكل الى حد ما الطريقة الخاصة بالتواصل الذي هو في ذاته نوع من التواصل الصراعى في المجتمع المتاملل والفاقد ليس فقط للصعيد الموحد السياسي او الايديولوجي والاقتصادي ولكنه ايضاً لكل اجماع على اي مستوى من مستويات البنية الاجتماعية^(١)، اما الطائفية فتشير الى استخدام التعدد الديني والاثني والقومي لتحقيق

^١ - برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط ١، السنة ١٩٧٩، ص ٧٤.

اهداف سياسية او اقتصادية او ثقافية، وعادة ما تستخدم الطائفية الدين كوسيلة لتحقيق اهداف دينوية^(١).

اما الطائفة فهي اهتمام مجموعة دينية بممارسة عقائدها وشعائرها وتنظيم كيانها الاجتماعي.

وجدت الاطراف المكونة للعلمية السياسية في العراق في ترسيخ الانقسامات المجتمعية والطائفية مصلحة جوهرية لها وذلك من خلال علاقة الطائفية السياسية بالسلطة والثروة والنفوذ.

ان اتساع الهوة بين الطوائف التي تمتلك القوة والثروة والسلطة، واخرى تفتقد الى كل ذلك او جزئه، يعمل على تفعيل الطائفية في نفوس اعضاء الطوائف المغبونة ويدفعها الى التحصن والاحتماء من استبداد وقوة الفئات المسيطرة وقد يدفع بها ظلم السلطة السياسية التي تنتمي الى مذهب او انتماء طائفي او عرقي اخر الى التمرد والعصيان المسلح.

وهناك عوامل عدة افرزت المحاصصة الطائفية منها^(٢):

أ- الصيغ التي اعتمدها الحاكم المدني بول بريمر من خلال توزيع المناصب الحكومية في مجلس الحكم على أسس طائفية، وهذه الالية لا تتلاءم مع الية المواطنة واعتماد الكفاءات فكانت هذه الحلول كارثية على العراق

^١ - فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق، القاهرة، مطبعة مدبولي، ط ١، السنة ١٩٩٦، ص ٢٤.

^٢ - معتز إسماعيل خلف الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، بغداد، دار الكتب العلمية، السنة ٢٠١٥، ص ٢٤٩.

لأنها أسهمت في ظاهرة التمترس والانقسام العامودي والطائفي^(١). حيث انقسم المجتمع العراقي الى كتل سنية وشيعية وكردية غير متجانسة. ب- والامر الملفت للانتباه عند الحديث عن الطائفية في العراق ان دستور ٢٠٠٥، رغم انه لا يشرع للطائفية السياسية، لكنه لم يضع موانع على قيام نمط ما لطائفية سياسية (في الاعراف السياسية على الاقل)، هذا النمط للطائفية السياسية يقوم على ركنين^(٢):-

الركن الاول: يطمح الى توزيع السلطة على نحو كمي يوازي الخريطة الديمغرافية الاثنية والطائفية في البلاد.

الركن الثاني: يؤسس لعرف سياسي يوزع مناصب الرئاسات الثلاث (الحكومة والبرلمان والجمهورية) على الجماعات العرقية الكبرى (الشيعية والسنة والاكرد) مماثل للنموذج اللبناني.

هذا النظام السياسي سيعيد انتاج حالة الاستقطاب الطائفي بصورة مستمرة وسيجعل الأكثرية الديمغرافية متحركة بسائر السلطات والمؤسسات السياسية في البلاد.

ان تطييف العملية السياسية يؤدي الى شلل العملية السياسية واجهزة الدولة ويعيق عملية مأسسة السلطة، وشرعنة الولاء الطائفي يصبغ المسار السياسي بطابع

^١ - عبد الجبار احمد عبدالله، اليات منع الحرب الاهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة ٢٠٠٧، ص ٨.

^٢ - حيدر سعيد، الديناميات الاجتماعية في العراق: ثراء التعددية وشقاؤها في اشكالية الديمقراطية التوافقية في المجتمعات المتعددة "لبنان والعراق"، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، السنة ٢٠٠٧، ص ٧٨.

الصراع والعنف، ومن ثم يغيبها الهوية الوطنية ومبدأ المواطنة ويهمش منطلق الحقوق والحريات والالتزام بالقانون وهو بذلك عامل تفتيت للدولة والمجتمع^(١).

ج- احد العوامل المهمة لوجود المحاصصة الطائفية هو الأحزاب الطائفية. فالأوضاع بعد ٢٠٠٣ اوجدت احزاباً طائفية وتجمعات سياسية متناحرة ومختلفة عمدت الى ترسيخ حالة الانتماء والتوجيه باتجاه الفئوية والطائفية والانتماءات الضيقة التي بدت تجر العراق نحو الاضطراب الداخلي بين مكوناته المختلفة ولتكون من ابرز أسباب المحاصصة والاستقطاب الطائفي^(٢).

ان أي دولة تقوم على هذا النوع من النظام في إدارة المؤسسات سوف يؤدي الى تفشي الفساد والأسلوب السيء في إدارة الدولة كمرحلة أولى والتفكيك كمرحلة نهائية.

ان الطائفية وسيلة لتفتيت الوحدة الوطنية وطريقاً لتكريس الخلافات بدلاً من تسويتها ومعولاً لهدم الدولة بدلاً من بنائها، بينما المطلوب إيجاد المؤسسات التي تضمن للمكونات والتنظيمات السياسية القيمة والاستقرار.

٢- التعددية المجتمعية (ازمة الاندماج الاجتماعي): ينقسم المجتمع العراقي الى انقسامات عديدة اثنية ودينية ومذهبية واجتماعية سواء طبقات ام جماعات مهنية ام اجتماعية اخرى، علاوة على الانقسام الحضري

^١ - وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة الامة (دراسة حالة العراق)، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، السنة ٢٠١٤، ص ٤٢٦.

^٢ - اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق، مشاهد الاستمرار والتغير، مجلة المستقبل العراقي، العدد(٢)، بغداد، السنة ٢٠٠٦، ص ٥١.

والريفى^(١)، بحسب الاقليم والبيئة والنظام العام والظروف الاقتصادية والتجارب التاريخية، وتدل المؤشرات على فقدان التماسك او الانسجام بين مكونات المجتمع في ظل نظام اجتماعي غير متماسك مما افرز حالة من عدم الاستقرار السياسي، وهو ما نتج عنه تصدع الوحدة الوطنية وكيان الدولة وشمل مؤسسات البناء الاجتماعي^(٢).

ان التعددية المجتمعية ليست حالة سلبية في المطلق وفي كل المجتمعات ولا يمكن تعميمها وتبقى حالة نسبية، ولكنها في العراق افرزت بعض الحالات السلبية لأسباب مختلفة، والمشكلة ليست في التعدد والتنوع في مكونات المجتمع وانما في ادارة التنوع وهو ما قد يخلق عوامل التفكك والتمزق بشكل اكثر فاعلية، مما يجعل هذه الدولة عرضة لعدم الاستقرار^(٣).

بعبارة اخرى ان المشكلة في توظيف التعدد والتنوع لتحقيق آيات مختلفة سياسية وطائفية.

بالإضافة الى ما ذكر يشكل التعدد اللغوي وعدم التجانس الثقافي والتفاوت الاقتصادي الاجتماعي السياسي، عوامل لقيام حالة عدم الاستقرار، فضلاً عن ان صورة الدولة وشكلها التي رسمها وحدد معالمها الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ (جمهورية نيابي (برلماني) ديمقراطي فيدرالي تحادي)، وعلى الرغم من هذا التحديد الدستوري، الا ان تفاصيل شكل الدولة لم ينته، اذ ان ملف الفدرالية قد

^١ - هشام داود، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر في كتاب المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية في الطوائف والطبقات، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، السنة ٢٠٠٦، ص ١٥٦.

^٢ - جاريت ستانسفيلد، الانتقال الى الديمقراطية- الارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في كتاب حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، السنة ٢٠٠٦، ص ٣٤٧-٣٥١.

^٣ - ليث عبد الحسن الزبيدي، الفدرالية والنظام الفدرالي في العراق، بغداد، مكتب الغفران، السنة ٢٠١٥، ص ١٧٣.

اقام مشكلات وتناقضات وتوظيف واستثمار سياسي من القوى السياسية العراقية، بالإضافة الى موضوعة المركزية واللامركزية وهناك تضارب دستوري في موضوعة الفدرالية المادة(١) والمادة(١١٦)، وفي ذلك خلط واضح بين شكل الدولة وشكل الحكومة ويرى البعض من المهتمين بالشأن السياسي ان تعددية المجتمع العراقي تعد مبرراً مشروعاً لتبني الفدرالية في العراق، لان الدولة الفدرالية تكون في بيئتها مطابقة للمجتمعات التعددية، وضمانه لحقوق الطوائف والجماعات التي تكون الدولة الفدرالية لأنها تجمع في بيئتها الوحدة والتنوع^(١)، اي ان النظام الفدرالي حل لإشكاليات التعددية الاجتماعية في الدولة الواحدة، الهدف منه تنظيم الاختلافات وتأطيرها في نظام سياسي يقوم على اساس توزيع السلطات لا احتكارها من قبل المركز، من جهة ومن جهة ثانية يلاحظ ان في فترات عدم الاستقرار السياسي والتي غالباً ما تقوم في ظل تماوي الدولة وانحيارها وضعف الهوية الوطنية، يصبح نزوع الافراد الى الاحتماء وراء المؤسسات التقليدية (القبيلية، العرق، الطائفة) والقيم التقليدية. ومن هذه التجربة نشأت ظاهرة التمييز الذي يقيمه المواطن بين عالم القرابة والنسب من ناحية، وعالم الدولة من ناحية اخرى، واصبح الولاء للوحدات الصغرى (الطائفة، العشيرة) اقوى من الولاء للدولة ونظامها السياسي، ومن ثم تفاقم ازمة الهوية عندما يصبح النظام السياسي غير قادر على اداء وظائفه وغير قادر على تحقيق الرضا من جانب الهويات الفرعية.

وهذا يفسر قول المفكر غسان سلامة (ان الارتباط بالأرض ليس قوياً كمثل الارتباط بالجماعة) او بكلام اخر، فإن اثار العصبية الفتوية او القومية او الدينية على الوطنية بوصفها التصاقاً بمساحة من الارض يكاد يكون بديهياً^(٢).

^١ - المصدر نفسه، ص ١٧٤.

^٢ - غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية، ورقة قدمت الى الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٩٨٩، ص ٢٠٧.

من جانب اخر وكما يقول ابن خلدون (ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ ان تستحكم في دولة وسبب ذلك اختلاف الآراء والاهواء وان كل رأي منها وهوى عصبية تمنع دونها، فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت^(١)).

ومع ذلك لا يمكن ان يعمم ذلك بشكل مطلق وانما تبقى المسألة نسبية، بمعنى ان الامر الذي ينبغي ملاحظته انه ليس ضرورة ان الدولة التي تحتوي تعدديات مجتمعية (ثقافية، عرقية، اثنية، دينية، طائفية او مذهبية) تعاني من مشكلات على صعيد وحدتها الوطنية واستقرارها السياسي، ولا التي تتمتع بتجانس عرقي وثقافي لا تعاني اية مشاكل ومثال ذلك الهند والصومال.

بعبارة ادق ان التجانس الاجتماعي لا يخلق بالضرورة دولة ناجحة او ان نقيضه اي (التعدد والتنوع) يقود الى دولة فاشلة غير مستقرة، بل ان ذلك يعود الى طبيعة النظام السياسي ورغبة الجماعات المحلية في العيش المشترك والنجاح في تحقيق الانسجام الاجتماعي والانتماء الجماعي الى وطن مؤسس وقائم على مبدأ المواطنة^(٢).

ان الاندماج الوطني (التجانس الاجتماعي) هو انصهار الجماعات اجتماعياً وثقافياً بحيث تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة في هوية مشتركة جامعة وسهولة الوصول الى نوع من الاجماع حول القضايا الاساسية المتعلقة بمصير البلاد وعلاقته بالعالم الخارجي.

٣- الفقر: يعد الفقر ظاهرة اجتماعية سياسية اقتصادية ذات ابعاد نفسية وإنسانية، ويمكن تحديد مفهوم الفقر في دول عالم الجنوب ومنها العراق،

^١ - ابو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم، السنة ١٩٨١، ص ١٦٤.

^٢ - اياد العنبر، اشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، جامعة الكوفة، مجلة الكوفة، السنة الثانية، العدد(٤)، خريف/٢٠١٣، ص ٢٠١.

بأنه عدم اشباع الحاجات الأساسية بشكل كبير والتي تتضمن عنصرين أساسيين^(١):

أ- متطلبات الحد الأدنى الضروري (الغذاء الكافي، الملابس، الأجهزة المنزلية، الأثاث المنزلي).

ب- الخدمات الأساسية التي يتم توفيرها من خلال المجتمع ومن اجله، مثل (المياه الصالحة للشرب، النقل العام، الخدمات الصحية والتعليمية).

العراق بعد عام ٢٠٠٣ اصبح بيئة ملائمة لانتشار الفقر نتيجة للعديد من المتغيرات الاقتصادية ومنها تزايد التضخم، تزايد أسعار السلع والخدمات، انخفاض أسعار النفط، ارتفاع نفقات الحرب ضد داعش وقوى الإرهاب، تزايد اعداد الايتام والارامل، تزايد نسب البطالة، انخفاض متوسط دخل الفرد.

كل ذلك يشير الى ان ما يقرب من ربع سكان العراق يقعون تحت مستوى خط الفقر وان ٣٠% من الشعب العراقي هم في خط الفقر^(٢)، ويلاحظ وجود علاقة طردية بين الفقر والمشاركة السياسية حيث تزايد مستويات المشاركة السياسية كلما ارتفع المستوى المعاشي للأفراد ومثل هذا الامر لا يتحقق الا في المجتمعات المتقدمة، بمعنى ان الدول الغنية في الغالب تزداد فيها نسب المشاركة السياسية للأفراد وتقل او تكاد تنعدم في الدول الفقيرة وقد يلجأ البعض الى استخدام العنف كوسيلة لتحقيق المطالب. كما يرتبط ويترب على الفقر انتشار الامية وتغلغلها في صفوف المجتمع خاصة في صفوف كبار السن والأطفال ومثل ذلك يولد حالة عدم استقرار سياسي وشيوع حالة اللامبالاة السياسية والقلق الاجتماعي المرتبط بظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكنتيجة للصراعات بين القوى

^١ - ليث عبد الحسن الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بغداد، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، السنة ٢٠١٤، ص ١٩٢.

^٢ - معتز اسماعيل خلف الصبيحي، سياسات بناء الدولة المدنية في العراق. مصدر سبق ذكره، ص ٣١٤.

الاجتماعية والسياسية في الدولة واستخدامها للعنف الذي يعني مزيداً من القلق الاجتماعي داخل صفوف المجتمع، وينتج عن انتشار الامية وضعف التعليم وتدني مستوياته وتسرب آلاف الاطفال من المدارس لأسباب عدة، تفشي الجهل، كما ان حجم الوعي السياسي والمشاركة السياسية تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية مثل التعليم، الدخل، الجنس، السن، وغيرها من العوامل، اذ يرتفع مستوى المشاركة السياسية في الغالب بارتفاع مستوى التعليم، وهذا يعني ان الجهل يعد احد معوقات المشاركة السياسية.

الخاتمة

قادت التحديات والمعوقات الداخلية والخارجية التي تعرض لها المجتمع العراقي الى تولد حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق، واستمرت تلك التحديات تفعل فعلها السلبي، لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ دون الاكتراث بمعاناة الشعب العراقي طيلة ما يزيد عن عقد من الزمان.

اذ شكل تردي وسوء الاوضاع السياسية والصراعات المستمرة بين الكتل والاحزاب المكونة للعملية السياسية في العراق وتدني الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية من بطالة وفقير وامية وانخفاض مستوى الدخل الفردي وتدني مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة العنف السياسي وتردي الوضع الامني تشكل عوامل كبيرة في تصدع الاستقرار السياسي وتراجع قياساً الى المجتمعات الاخرى لدول الجوار، لاسيما بعد فشل العملية السياسية في ايجاد المخارج والمعالجات الضرورية لتحسين الوضع المجتمعي في العراق، والفشل في تحقيق الاهداف التي وعدت بتحقيقها لاسيما هدف التنمية الاقتصادية وبناء البنى التحتية وتقديم الخدمات.

ان تحقيق الاستقرار في اي مجتمع من المجتمعات لا يأتي بصورة ميكانيكية من غير توفر الشروط الموضوعية التي يجب ان تسعى اليها تلك المجتمعات عبر نظمها السياسية لكي يتم تحقيق الاستقرار، ومن هذه الاليات والشروط الموضوعية بنية السلطة السياسية وممارستها الوظيفية وعلاقتها مع الشعب والتي يمكن اجمالها على النحو التالي:-

- ١- اهمية ان يتمتع النظام السياسي بالشرعية السياسية والدستورية والقانونية.
- ٢- التأكيد على ثبات النظام الدستوري وتعزيز قوة وفاعلية المؤسسات السياسية والدستورية بما يجعلها قادرة ومؤهلة للاستجابة للمطالب السياسية للأفراد والتفاعل معها.
- ٣- التأكيد على عملية الفصل بين السلطات.
- ٤- التأكيد على التداول السلمي للسلطة.
- ٥- العمل على محاربة العنف السياسي.
- ٦- العمل على تحقيق الامن بكل ابعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ٧- العمل على تحقيق وحدة وتماسك المجتمع وخلق التجانس بين افراد المجتمع وتقوية الروابط الوطنية وتجسيد المواطنة والانتماء الى الهوية الوطنية الواحدة ورفض التجزئة.

ان اتجاهات الاستقرار وعدم الاستقرار يتطلب العديد من الاسهامات في الفعل السياسي المتوازن للسلطات السياسية وبناء هذه السلطات على الاسس العقلانية والديمقراطية والمشاركة السياسية واحترام ارادة المواطن وحقه في الحياة الحرة الكريمة، وهذا يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي وبناء عراق ديمقراطي موحد غير طائفي.

ان الاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن ان تتحقق الا بتكاتف جهود النظام السياسي وافراد المجتمع على حد سواء، فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة، فان المواطن يعتبر بان هذا النظام

يمثله. وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة وعلى النظام الاجتماعي العام. وهنا وفي هذه الحالة يمكن الحديث عن حالة الاستقرار السياسي.

المصادر

١. عزو محمد عبدالقادر ناجي، مفهوم عدم الاستقرار السياسي، مؤسسة الحوار المتمدن، العدد (٢١٩١)، السنة ٢٠٠٨/٢/١٤.
٢. رياض الصمد، المؤسسات الاجتماعية والسياسية في الدولة الحديثة (النموذج اللبناني)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، السنة ١٩٨٣.
٣. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، بيروت، دار الكتب العالمية، السنة ٢٠٠٣.
٤. جبران مسعود رائد، معجم لغوي عصري، بيروت، دار العلم للملايين، ط٢، السنة ١٩٦٧.
٥. عادل ياسر ناصر، ازمانات ومرتكزات الاستقرار في المجتمعات العربية، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٥)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة ٢٠١٤.
٦. شاهر اسماعيل الشاهر، الدولة في التحليل السياسي المقارن، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، مؤسسة دام برس الاعلامية، مأخوذ من الموقع http://www.dampress.net/mobile/?page=show_det&category_id=48&id=73497.
٧. بن الحاج يحيى الجيلاني وآخرون، القاموس الألفبائي، بيروت، الاهلية للنشر، السنة ١٩٩٧.
٨. حمدي عبد الرحمن حسن، العسكريون والحكم في افريقيا، القاهرة، مركز دراسات المستقبل الافريقي، السنة ١٩٩٦.
٩. عبد الرحمن خليفة، أيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، السنة ١٩٩٩.
١٠. محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، بيروت، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٩٩٤.
١١. نيفين مسعد عبد المنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، السنة ١٩٨٨.
١٢. أكرام بدر الدين، الاستقرار السياسي في مصر (١٩٥٢-١٩٧٠)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الاهرام، العدد (٦٩)، السنة/ تموز ١٩٨٢.
١٣. محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي (قراءة في المفهوم والغايات)، الجزائر، جامعة قاصدي رباح ورقلة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (١٥)، السنة/ حزيران ٢٠١٦.

- ١٤ . محمد حردان علي، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وانعكاساتها في العالم الثالث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، السنة ١٩٨٦.
- ١٥ . ناظم نواف الشمري، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق وتداعياته العربية والاقليمية، المجلة السياسية والدولية، العدد(١٨)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة ٢٠١١.
- ١٦ . احمد فاضل جاسم، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة تحليله في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية)، المجلة السياسية والدولية، العدد(٢٥)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، السنة ٢٠١٤.
- ١٧ . ثامر كامل محمد، احتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً، بيروت، مركز الوحدة العربية، السنة ٢٠٠٤.
- ١٨ . حسنين توفيق ابراهيم وعبدالجبار احمد عبدالله، التحولات الديمقراطية في العراق (القيود والفرص)، مجلة دراسات عراقية، مركز الخليج للأبحاث، العدد(٣)، السنة ٢٠٠٥.
- ١٩ . أماني هاشم لطيف، الاحزاب السياسية والانتماءات التقليدية(دراسة حالة العراق ولبنان)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة ٢٠١٥.
- ٢٠ . معتز اسماعيل خلف الصبيحي، سياسات بناء الدولة المدنية في العراق بعد ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة ٢٠١٧.
- ٢١ . عبدالجبار عبود الخلفي، الاقتصاد العراقي(النفط، الاختلال الهيكلي، البطالة)، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، العدد(٣٠)، بغداد، مركز العراق للدراسات، السنة ٢٠١٥.
- ٢٢ . يحيى حمود حسن البوعلي، معطيات السياسة النفطية في العراق(دروس الماضي وآفاق المستقبل)، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، العدد(٧٨)، بغداد، مركز العراق للدراسات، السنة ٢٠١٥.
- ٢٣ . حامد عبيد حداد، تداعيات احتلال العراق، بغداد، مجلة قضايا سياسية، العدد(١٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة ٢٠٠٨.
- ٢٤ . وسن احسان عبدالمنعم، اشكاليات تطبيق السياسات الاقتصادية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، بغداد، مجلة قضايا سياسية، العدد(٣٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة ٢٠١٤.

- ٢٥ . هيثم كريم البدري، التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة العراقية المقبلة، جريدة الصباح، السنة/٦/٢/٢٠٠٦ .
- ٢٦ . عبد علي كاظم وخضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، بغداد، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(٤)، السنة ٢٠١١ .
- ٢٧ . محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعايره، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٠٩)، السنة ٢٠٠٤ .
- ٢٨ . علي احمد فارس، حل الازمات الفساد نموذجاً، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، والمنشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع www.mcsr.net .
- ٢٩ . ساره بوسعيدود، دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة ٢٠١٢-٢٠١٣ .
- ٣٠ . محمد عبد صالح وعماد صلاح، الاثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق، بغداد، السنة ٢٠٠٨، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الرابط www.nazaha.iqr .
- ٣١ . برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الاقلبات، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، السنة ١٩٧٩ .
- ٣٢ . فرهاد ابراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي، نموذج الشيعة في العراق، القاهرة، مطبعة مدبولي، ط١، السنة ١٩٩٦ .
- ٣٣ . معتز اسماعيل خلف الصبيحي، صنع القرار السياسي في العراق والديمقراطيات التوافقية، بغداد، دار الكتب العالمية، السنة ٢٠١٥ .
- ٣٤ . عبدالجبار احمد عبدالله، آليات منع الحرب الاهلية في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد(٣٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، السنة ٢٠٠٧ .
- ٣٥ . حيدر سعيد، الديناميات الاجتماعية في العراق اثر التعددية وشقاؤها في اشكالية الديمقراطية في المجتمعات المتعددة(لبنان والعراق)، بيروت، المركز اللبناني للدراسات، السنة ٢٠٠٧ .

٣٦. وليد سالم محمد، السلطة وبناء الدولة الامة(دراسة حالة العراق)، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، السنة ٢٠١٤.
٣٧. اسراء علاء الدين نوري، العملية السياسية في العراق، مشاهد الاستمرار والتغير، مجلة المستقبل العراقي، العدد(٢)، بغداد، السنة ٢٠٠٦.
٣٨. هشام داود، المجتمع والسلطة في العراق المعاصر في كتاب المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية في الطوائف والطبقات، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، السنة ٢٠٠٦.
٣٩. جارىت ستاتفيلد، الانتقال الى الديمقراطية-الارث التاريخي والهويات الصاعدة والميول الرجعية، في كتاب حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات، بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، السنة ٢٠٠٦.
٤٠. ليث عبد الحسن الزبيدي، الفدرالية والنظام الفدرالي في العراق، بغداد، مكتب الغفران، السنة ٢٠١٥.
٤١. غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها، بحث في الثقافة السياسية العربية، ورقة قدمت الى الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ج ١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ١٩٨٩.
٤٢. ابو زيد عبدالرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، بيروت، دار القلم، السنة ١٩٨١.
٤٣. أياذ العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، جامعة الكوفة، مجلة الكوفة، العدد(٤)، السنة خريف/٢٠١٣.
٤٤. ليث عبد الحسن الزبيدي، المشكلات السياسية في عالم الجنوب، بغداد، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، السنة ٢٠١٤.